



حنان حسن خلف، 20 ، تجلس مع ابنتها وابنها في الخيمة التي تعيش فيها مع عائلتها يعيشون في إحدى المخيمات للاجئين السوريين قرب بعلبك في وادي البقاع في لبنان، في يناير 2016. تصوير: سام تارلنج / أوكسفام.

على الدول الغنية الالتزام بتوطين 10% من اللاجئين السوريين في مؤتمر جنيف

تعقد المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين اجتماعاً رفيع المستوى بشأن تقاسم المجتمع الدولي المسؤولية تجاه اللاجئين السوريين، الذي سيتم افتتاحه من قبل الأمين العام للأمم المتحدة في جنيف يوم 30 مارس 2016. أوكسفام تدعو الدول المشاركة في المؤتمر للتكاتف لتقديم ملاذ آمن من خلال إعادة التوطين أو بأي شكل آخر من أشكال الإستقبال الإنساني في الدول الغنية لعشرة بالمئة من اللاجئين السوريين أي ما يعادل 481220 شخص على الأقل بحلول نهاية عام 2016

دخلت الأزمة السورية سنتها السادسة في مارس/آذار 2016. وعلى الرغم من التحسّن الذي أحرز مؤخراً مع الوقف الجزئي للأعمال العدائية والعودة إلى المفاوضات السياسية، ظلّ المدنيون خلال السنة الفائتة هدفاً للهجمات والحصار، فيما لم تكن المساعدات الإنسانية تصل إلى الحد الأدنى ممن هم بأمرّ الحاجة إليها، مع تواصل الهجمات على المستشفيات والمدارس. وقد نتج عن العنف الدائر في سوريا أزمة لجوء حادة مع تسجيل أكثر من 4.8 مليون لاجئ في دول الجوار السوري، فيما بذلت هذه الدول ومنها تركيا والأردن ولبنان جهوداً جبّارة من أجل تقديم مستوى مقبول من الخدمات والحماية للاجئين. وما زال السوريون يعرّضون حياتهم للخطر بسبب سلوكهم طرق الهجرة المحفوفة بالمخاطر إلى أوروبا. ومنذ العام 2014، مات أكثر من 7500 شخص، من بينهم العديد من الأطفال، أثناء محاولتهم عبور المتوسط في قوارب متهالكة.

وفي ظلّ الوضع الراهن، تنظّم المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين اجتماعاً رفيع المستوى لمناقشة سبل تقاسم المجتمع الدولي مسؤولية استقبال اللاجئين السوريين سوف يفتتحه الأمين العام للأمم المتحدة في جنيف في 30 مارس/آذار 2016. حتى تاريخه، ظلّت الإستجابة المتنامية لإعادة التوطين للاجئين الأشدّ عرضة مخيبة للأمال، فيما يشكل هذا المؤتمر فرصة للدول لكي تغبّر مجرى الأمور.

وتدعو أو كسفام الدول التي سوف تحضر المؤتمر للإلتزام الجماعي بتأمين ملاذ آمن من خلال إعادة التوطين وأشكال القبول الإنساني الأخرى لعشرة بالمئة على الأقلّ من اللاجئين، أي ما يقارب 481220 بحلول نهاية 2016، وهذا هو عدد اللاجئين الأشدّ عرضة وفق ما حدّدته المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ولن تكون إعادة التوطين عذراً لدول الجوار والدول الغنية كي تغلق حدودها في وجه السوريين الباحثين عن اللجوء هرباً من النزاع في سوريا. علاوة على ذلك، لا يمكن استخدام إعادة التوطين كأداة ضغط لعقد صفقات سياسية، بل يجب أن تكون وسيلة لتوفير وطن للاجئين الأشدّ عرضة وليس مجرد أسلوب لإدارة أزمة النزوح أو لتبرير سياسات اللجوء القاسية.

إعادة توطين 10% من اللاجئين السوريين الأشدّ عرضة بحلول نهاية 2016: أمر طارئ وممكن

ثمّة ما يقرب من 5 ملايين لاجئ سوري مسجلين في دول الجوار. في السنة الماضية وحدها، هرب أكثر من مليون سوري من منازلهم ليتحوّلوا إلى نازحين داخل سوريا أو في دول الجوار. وقد كان لكرم المجتمعات المضيفة في الدول المجاورة كتركيا ولبنان والأردن على مرّ سنوات أثر بالغ على تقديم الخدمات العامّة وعلى اقتصاد هذه الدول. وقد اتخذت السلطات في هذه الدول إجراءات للحدّ من توافد السوريين. ويظلّ أكثر من 44000 سوري عالقين في العراق عند الحدود السورية مع الأردن حيث لا يصلهم سوى القليل من المساعدات الإنسانية أو الخدمات. أمّا عند الحدود التركية فما زال أكثر من 30,000 لاجئ سوري يبحثون عن الأمن.

وفيما كانت الوعود بالتمويل الإنساني التي قطعها المانحون في مؤتمر لندن في فبراير/شباط وافرة والإلتزامات التي تعهّدت بها الحكومات المضيفة للاجئين لجهة

توفير فرص العمل وتخفيف القيود مرحباً بها، تظلّ الحقيقة أن التمويل لن يكون كافياً لسدّ الاحتياجات المتنامية وتزايد عدد اللاجئين الذين سيصبحون أشدّ عرضة.

وتقدّر المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن 10% من اللاجئين هم من الأشدّ عرضة ويحتاجون لإعادة التوطين وقد دعت عدّة منظمات دولية إلى إعادة توطينهم بحلول نهاية 2016. إلا أن الإستجابة لهذا النداء جاءت مخيبة للأمال إذ لم تلعب دول إعادة التوطين التقليدية كالولايات المتحدة الدور الذي يليق بها. كان الرئيس باراك أوباما قد وعد بإعادة توطين 10000 عشرة آلاف سوري بين أكتوبر/تشرين الأول 2015 وسبتمبر/أيلول 2016، ولكن مع انتصاف هذا الإطار الزمني، لم يصل إلى أمريكا سوى أقلّ من ألف لاجئ سوري من أصل ما يقلّ عن 3000 لاجئ كان قد تمّ إعادة توطينهم منذ يناير/كانون الثاني 2013. وكانت الحكومة البريطانية قد وعدت بإعادة توطين عشرين ألف لاجئ بحلول سنة 2020. وإذا ما تمّ توزيع هؤلاء اللاجئين على كامل التراب البريطاني، فيعني ذلك أن تستقبل كلّ مدينة بريطانية من أصل 69 ما يقرب من 60 لاجئ سنوياً.

أمّا ألمانيا وكندا فأثبتتا أن الإرادة السياسية تفتح طريق الحياة أمام اللاجئين اليائسين من خلال إعادة التوطين أو تقديم أشكال القبول الإنساني الأخرى لعدد من اللاجئين بلغ 26000 في كل دولة، وذلك في إطار زمني قصير نسبياً.

ضمان إعادة توطين اللاجئين الأشدّ عرضة : اللاجئين غير المسجلين وغيرهم ممّن فرّوا من النزاع في سوريا، بمن فيهم اللاجئين الفلسطينيين

إعادة التوطين وأشكال القبول الإنساني الأخرى هي للاجئين الأشدّ عرضة ويجب على الدول التي تعرض هذه الإمكانيّة وعلى المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن تضمن على وجه الخصوص عدم إقصاء المجموعات الأشدّ عرضة كلاجئين غير المسجلين لدى المفوضية العليا أو اللاجئين الفلسطينيين النازحين من سوريا.

اللاجئون غير المسجلين

لا تشمل معظم الآليات المطبقة اليوم إلا المواطنين السوريين المسجلين حالياً لدى المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وهي تستثني عدداً كبيراً من اللاجئين المقيمين حالياً في لبنان من الذين لم يطلبوا تسجيلهم قبل 5يناير/كانون الثاني 2016، أو الذين دخلوا البلاد بعد هذا التاريخ حين كانت عملية التسجيل لدى المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين متوقفة عملياً بطلب من الحكومة اللبنانية، ما أدّى إلى بقاء آلاف من النازحين إلى لبنان من دون تسجيل. ويشكل عدم التسجيل هذا بحدّ ذاته سبباً لكون اللاجئين عرضة للضعف ما يعني أنّ الفقراء الذين همّ الأشدّ حاجة إلى إعادة التوطين لا يمكنهم الوصول إليها.

الفلسطينيون اللاجئون من سوريا

ثمّة ستون ألف لاجئ فلسطيني نزحوا من سوريا² على الأقلّ إلى دول الجوار وهم من أكثر من يحتاجون إلى هذا الخيار أو يرغبون فيه. وبواجه الفلسطينيين اللاجئين من سوريا إلى دول الجوار مثل لبنان والأردن تحديات عديدة، منها محدودية وصولهم إلى الخدمات الأساسية والوظائف والحدّ من حركتهم وعوائق

إضافية تتعلق بفرض قيود على الوضع القانوني وخطر الإبعاد في بعض الحالات. ويحظر على الفلسطينيين اللاجئين من سوريا دخول الأردن منذ يناير/كانون الثاني 2013 فيما بدأ تطبيق القيود على دخولهم إلى لبنان قبل تطبيقها على اللاجئين السوريين بفترة طويلة. أمّا من نجح منهم في الدخول إلى الدول المجاورة فيقيم في مخيمات اللاجئين المكتظة سكانياً أصلاً.

طرق آمنة وقانونية أخرى: لعدم تسييس إعادة توطين اللاجئين الأشدّ ضعفاً

أصبحت الطرق القانونية للبحث عن الحماية خارج دول الجوار السوري محدودة جداً في الطرف الراهن. ويخفق الإتفاق الذي عقد مؤخراً بين الإتحاد الأوروبي وتركيا مطلع مارس/آذار في احترام روح القانونين الدولي والأوروبي وقد يعني مبادلة البشر بالتنازلات السياسية. ولا يجب أن يستخدم الإلتزام بإعادة توطين اللاجئين للحدّ من الطرق المتاحة أمام الباحثين منهم بصورة تلقائية عن الأمن أو لتبرير سياسات اللجوء القاسية أو للحدّ من وصول اللاجئين إلى دول أخرى ولا سيّما في أوروبا.

عوضاً عن ذلك، على الحكومات توفير أشكال بديلة من القبول الإنساني غير مبنية على معيار الضعف كبرامج المنح أو التوظيف. وعلاوة على إعادة توطين 480000 لاجئ الذي تطلبها أو كسفام من الدول الغنية، على هذه الأخيرة توفير طرق قانونية وآمنة أخرى كتسريع برامج لمّ شمل الأسر وتوسيع تطبيقها واتفاقات دعم المجتمعات وفرص المنح الدراسية والهجرة من أجل العمل وغيرها من الخيارات.

كما أن على الدول المشاركة في اجتماع جنيف التفكير في منح تأشيرات لأسباب إنسانية لتمكين من يرغب في تقديم طلب لجوء إلى دولة ما عن طريق سفاراتها أو أجهزتها التمثيلية من دون تواجد الشخص عملياً على أرض هذه الدولة. وسوف تسمح برامج التأشيرات الإنسانية، مثل الذي تديره البرازيل، للأفراد بالسفر إلى دول أخرى لطلب اللجوء من دون المغامرة في رحلات تعرّض حياتهم للخطر. أمّا الدول الأوروبية التي يتمكن اللاجئون من الوصول إليها عن طريق الهجرة غير القانونية فعليها أن تقيم طلبات لجوئهم بصورة أكثر فاعلية وأن تقدّم لهم نفس المعاملة الكريمة للاجئين الوافدين عبر الطرق القانونية ما يسمح لهم بممارسة حقوقهم في ظلّ القانون الدولي.

الجدول 1: أرقام حصص إعادة التوطين الإلدة

تتادي أوكسفام بإعادة التوطين أو توفير شكل آخر من أشكال القبول الإنساني لعشرة بالمئة من اللاجئين المسجلين في دول الجوار أي ما يقرب من 480000 شخص، بحلول نهاية عام 2016، من قبل الدول الغنية التي انضمت إلى إتفاقية الأمم المتحدة الخاصة باللاجئين. ويعرض هذا الجدول لحالات القبول وللوعود التي قطعتها هذا الدول من عام 2013 في مقابل حصصها العادلة المحتسبة على أساس حجم اقتصادها. حتى تاريخه، وعدت حكومات دول العالم الأكثر غنى باستقبال 129966 لاجئ فقط، وفق جداول زمنية غير واضحة. ولم يصل من أصل العدد الإجمالي الموعود بقبوله سوى 1.39% إلى دول أخرى.

الألوان المفاتيح
تفوق المساهمة من الحصص العادلة 90%
نسبة المساهمة من 50%- 90%
نسبة المساهمة دون 50%

المصدر	الوعود	الحصص العادلة	النسبة من حصص العادلة
أستراليا	6727	10557	64%
النمسا	1900	4009	47%
بلجيكا	1325	4773	28%
كندا	38089	15951	239%
جمهورية التشيك	70	2795	3%
الدنمارك	390	2601	15%
فنلندا	1900	2247	85%
فرنسا	1000	25937	4%
ألمانيا	41899	36869	114%
اليونان	0	3085	0%
أيسلندا	75	118	63%
أيرلندا	721	1774	41%
أيطاليا	1400	21519	7%
اليابان	0	49768	0%
جمهورية كوريا	0	16650	0%
اللوكسمبرغ	60	376	16%
هولندا	545	7857	7%
نيوزلندا	850	1419	60%
النرويج	9000	3612	249%
بولندا	900	8771	10%
البرتغال	48	2805	2%

أعضاء في لجنة المساعدات الإنمائية

	0%	1440	0	سلوفاكيا	البريطانيين
	6%	16037	984	إسبانيا	
	60%	4515	2700	السويد	
	41%	4837	2000	سويسرا	
	22%	25067	5571	المملكة المتحدة	
	7%	170779	11812	الولايات المتحدة	
	0%	35052	0	روسيا	
	لا ينطبق	481220	129966	المجموع	

يعرض هذا الجدول للخصائص حول حصص المساهمة العادلة تستند إلى مصادر أخرى (أنظر إلى المصدر في الجدول).

ملاحظة:

استقيت هذه المعلومات من المصادر العامة المتاحة، بما فيها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ويتم التحقق من الأرقام مع ممثلي الحكومات حين يكون الأمر ممكناً.

الولايات المتحدة الأمريكية: كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد وعدت باستقبال 10000 لاجئ سوري على الأقل بين أكتوبر/تشرين الأول 2015 وسبتمبر/أيلول 2016 مع تحديد سقف الإستقبال الإجمالي عند 85000 لاجئ. ويستند الرقم الموعود به إلى رقم 10000 المذكور أعلاه، علاوة على 1812 سوري الذين أعيد توطينهم في الولايات المتحدة بين يناير/كانون الثاني 2013 وسبتمبر/أيلول 2015.

المملكة المتحدة: يستند العدد إلى معدل إعادة توطين اللاجئين المطلوب شهرياً من أجل وفاء المملكة المتحدة بالتزاماتها لجهة إعادة توطين 20000 لاجئ سوري بحلول مايو/أيار 2020. كما يشمل 216 سورياً أعيد توطينهم من خلال برنامج إعادة توطين الأشخاص الأشدّ عرضة قبيل هذا الالتزام الذي قطعه في سبتمبر 2015.

أيرلندا: علاوة على 721 لاجئ سوري، أعادت إيرلندا أيضاً توطين 35 لاجئ من غير السوريين نزحوا بسبب النزاع. وقد تستقبل إيرلندا عدداً إضافياً من اللاجئين، إلا أن القرار النهائي لم يتخذ بعد لجهة إعادة توطينهم أو مجرد استضافتهم.

أستراليا: كانت الحكومة قد وعدت بإعادة توطين 12000 لاجئ من سوريا والعراق. أصبح من الواضح اليوم أنّ استقبال هؤلاء سوف يتوزع على عدد من السنوات. وبحلول 18 مارس/آذار 2016، لم يكن قد وصل سوى 26 شخصاً، ولم تمنح سوى 1600 تأشيرة فقط، وقد أدرجت أوكسفام هؤلاء الأشخاص ضمن الحسابات. علاوة على ذلك، كانت أستراليا قد خصّصت 4850 مكاناً للسوريين والعراقيين من ضمن قبولها الإنساني المنتظم، سوف يتم استقبالهم لغاية 30 يونيو/حزيران 2016، وقد أضيفوا أيضاً في احتساب الأرقام. وتفترض أوكسفام أنّ هذه الأعداد سوف تنقسم بالتساوي بين عراقي وسوري.

¹ الحق في مستقبل: تمكين اللاجئين من سوريا والحكومات المضيفة لهم من مواجهة أزمة طويلة الأمد، تقرير مشترك للمنظمات غير الحكومية صادر بتاريخ 9 نوفمبر/تشرين الثاني 2015.

https://www.oxfam.org/sites/www.oxfam.org/files/file_attachments/bp-right-to-future-syria-refugees-091115-en.pdf

² نداء الإستجابة الإقليمية الطارئ للأزمة السورية للعام 2016 ، وكالات غوث الأمم المتحدة، ص. 1.

³ الإتفاق بين الإتحاد الأوروبي وتركيا ببادل البشر بالتنازلات السياسية، أوكسفام، 18 مارس/آذار 2016.

<https://www.oxfam.org/en/pressroom/reactions/eu-and-turkey-deal-trades-human-beings-political-concessions>

⁴ 67108 من اللاجئين السوريين قد أعيد توطينهم منذ عام 2013 وفقا للمعلومات المستقاة من المصادر المتاحة من بينها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وموثقة من مصادر حكومية حين أمكن.

© Oxfam International مارس/آذار 2016

أعدت هذه الورقة ألكسندرا سايج بمساعدة جويل بسول ودانيال غوريفان وزملاء آخرين لهم من مختلف فروع منظمة أوكسفام. وهي جزء من سلسلة من البحوث المنشورة لإطلاع الرأي العام على مسائل التنمية والسياسات الإنسانية للمزيد من المعلومات حول المسائل المثارة في هذه الورقة، يمكنكم مراسلتنا على العنوان التالي: advocacy@oxfaminternational.org

تخضع هذه الورقة لحقوق الملكية، إلا أنه يمكن استخدام النصوص الواردة فيها من دون مقابل لمسائل المناصرة وحملات التوعية والتربية والبحث العلمي، شريطة ذكر المصدر بالصورة الملائمة ويطلب صاحب الملكية الفكرية أن يتم تسجيل ذلك الاستخدام لديهم لأهداف تقييم الأثر. أما في الحالات الأخرى كالإستخدام لغايات النسخ أو إعادة الاستخدام في منشورات أخرى أو الترجمة أو الأقلمة، فلا بد من الحصول على إذن بذلك وقد يتوجب سداد رسوم في بعض الحالات.

وتكون المراسلة في هذه الحالات على العنوان التالي

[E-mail policyandpractice@oxfam.org.uk](mailto:E-mail_policyandpractice@oxfam.org.uk).

إن المعلومات الواردة في هذا المنشور صحيحة لحظة إرساله إلى النشر

نشرته أوكسفام بريطانيا لصالح أوكسفام إنترناشيونال تحت رقم ISBN 978-0-85598-678-0 في فبراير/شباط 2016 .

Oxfam GB, Oxfam House, John Smith Drive, Cowley, Oxford, OX4 2JY,
UK.

أوكسفام

إن أوكسفام هي اتحاد دولي من سبع عشرة منظمة تعمل ضمن شبكة واحدة في أكثر من تسعين دولة كجزء من حركة عالمية نحو التغيير من أجل بناء مستقبل خال من انعدام المساواة والفقير:

(www.oxfamamerica.org)	أوكسفام أمريكا
(www.oxfam.org.au)	أوكسفام أستراليا
(www.oxfamsol.be)	أوكسفام بلجيكا
(www.oxfam.ca)	أوكسفام كندا
(www.oxfamfrance.org)	أوكسفام فرنسا
(www.oxfam.de)	أوكسفام ألمانيا
(www.oxfam.org.uk)	أوكسفام بريطانيا
(www.oxfam.org.hk)	أوكسفام هونغ كونغ
(www.oxfamindia.org)	أوكسفام الهند
(www.oxfamintermon.org)	أوكسفام إنترمون إسبانيا
(www.oxfamireland.org)	أوكسفام أيرلندا
(www.oxfamitalia.org)	أوكسفام إيطاليا
(www.oxfam.jp)	أوكسفام اليابان
(www.oxfamexico.org)	أوكسفام المكسيك
(www.oxfam.org.nz)	أوكسفام نيوزيلندا
(www.oxfamnovib.nl)	أوكسفام نوفيبي هولندا
(www.oxfam.qc.ca)	أوكسفام كيبيك

يرجى مراسلة الوكالات المختلفة للمزيد من المعلومات، أو زيارة الموقع التالي:
www.oxfam.org